

بيان صحفي

4 آذار 2013

مساعدة مالية يابانية جديدة للسلطة الفلسطينية من خلال صندوق البنك الدولي الاستئماني

1. قررت حكومة اليابان المساهمة بمبلغ 10 مليون دولار للصندوق الاستئماني متعدد المانحين لخطّة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، لدعم موازنة السلطة الفلسطينية. وتم تبادل مذكرات هذه المنحة، اليوم الرابع من آذار عام 2013 في مدينة رام الله، بين السيدة مريم شيرمان، المديرية والممثلة المقيمة للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والسيد جونيا ماتسوورا، سفير الشؤون الفلسطينية وممثل اليابان لدى السلطة الفلسطينية، وذلك بمشاركة دولة رئيس الوزراء، الدكتور سلام فياض.

2. إن هذه المنحة البالغة 10 مليون دولار المقدمة للصندوق الاستئماني متعدد المانحين لخطّة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، والذي يدار من قبل البنك الدولي، هي جزء من الجهود الدولية للحد من الصعوبات المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. تأسس الصندوق الاستئماني في العاشر من إبريل 2008 من خلال اتفاقية وقعت بين البنك الدولي والسلطة الفلسطينية. ويشكل هذا الصندوق عنصرا رئيسيا لدعم الخطّة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، بالإضافة الى تقوية قدرة السلطة الفلسطينية للحفاظ على عدد من الإصلاحات المهمة التي أدخلت حتى الآن والعمل على استمرار تقدمها.

3. قدمت اليابان للسلطة الفلسطينية مبلغ 110 مليون دولار تقريبا منذ بداية عام 2012، والتي تشكل جزءا من مساعداتها الاجمالية والتي تقدر بمبلغ 1.34 مليار دولار منذ اتفاقية أوسلو. وما زالت اليابان تدعم ماليا وتقنيا جهود الوزارات الرئيسية في التنمية الاقتصادية، للمساعدة في إعداد السلطة الفلسطينية لإقامة الدولة بما يتماشى مع خطط التنمية للسلطة الفلسطينية. وقدمت اليابان أيضا المساعدات للفلسطينيين من خلال الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك المساعدات الإنسانية. فضلا عن المساعدات المقدمة للمنظمات المحلية الغير حكومية والمجالس المحلية لدعم مشاريع المجتمع المحلي الإنمائية.

(النهاية)